



أقرت شركة "لافارج هولسيم" العملاقة لمواد البناء، اليوم الخميس بعد ترتيبات "غير مقبولة" مع فصائل مسلحة في سوريا، لضمان أمن مصنع لإسمنت تابع لها عامي 2013 و2014، ويأتي ذلك ليؤكد ما سبق أن نشرته "لوموند" الفرنسية في يونيو/حزيران الماضي، عن تعاون الشركة مع تنظيم "الدولة الإسلامية" (داعش).

واعترفت المجموعة بحسب ما نقلت "رويترز"، بأن فرعها المحلي الذي كانت تملكه في ذلك الحين شركة "لافارج"، "سلم أموالاً إلى أطراف ثالثة، للتوصل إلى ترتيبات مع عدد من هذه المجموعات المسلحة، بينها أطراف مستهدفة بعقوبات"، من غير أن يكون يوسعها تحديد الأطراف التي تسلمت هذه الأموال في نهاية المطاف.

وكانت صحيفة "لوموند" الفرنسية، قد كشفت في شهر يونيو/حزيران الماضي، عن فضيحة تعاون الفرع السوري للشركة مع تنظيم "الدولة الإسلامية" (داعش) .

وذكرت الصحيفة أن الأمر يتعلق بمصنع "لافارج" بمدينة جلبيا، شمال شرقى سوريا، الذي اشتراه الشركة عام 2007 من شركة "أوراسكوم" المصرية، التي تكفلت ببنائه وتطويره، حتى صارت قدرته الإنتاجية تصل إلى 2.6 مليون طن من الإسمنت سنوياً.

وقدرت قيمة المصنع بحوالي 600 مليون يورو، ما جعله المشروع الأكثر أهمية في الاستثمارات الخارجية لشركة "لافارج"، بعدهما اقتنعت بسرعة ربحيته في سياق إغدام نظام بشار الأسد على فتح ميدان الصناعة الإسمنتية للمنافسة، في ظل الاحتياجات المتعاظمة للإسمنت في البلد.

وتماشياً مع القوانين السورية، اضطرت "لافارج" إلى منح أقلية من أسهم الشركة إلى رجل الأعمال السوري المقرب من النظام فراس طلاس، وتم تعميد الشركة باسم "Lafarge Cement Syria".

وتعود وقائع "الفضيحة" التي نشرتها "لوموند" إلى ربيع 2013، حينما كان تنظيم "داعش" بصدده بسط سيطرته التدريجية على محيط مصنع "لافارج" بجلبيا، فضلاً عن الطرق المؤدية إليه في المنطقة.

وأشارت إلى أنه بين عامي 2013 و2014، عندما سقطت مدينة الرقة بين أيدي مسلحي "داعش"، وبعدها بلدة منبج التي تقع على بعد 65 كيلومتراً شرق المصنع، قامت إدارة "لافارج" الفرنسية، من مقرها الرئيسي بباريس، بشتى المحاولات لضمان أمن المصنع وعماله وتأمين الطرق التي تسلكها الشاحنات منه وإليه.

وبحسب المصدر، فقد استعانت "لافارج" بخدمات شخص أردني يدعى أحمد جلودي، بعثته الإدارة إلى مدينة منبج مستهل عام 2013 ليتولى ربط اتصالات مع مسؤولي "داعش" وأمرائها المتواجددين في الرقة المجاورة.

ورغم أن اسم جلودي لا أثر له في سجلات الشركة كمسؤول رسمي، فإن الرجل، حسب الصحيفة، كان يتوفّر على حساب إلكتروني باسم "لافارج"، وكان المندوب الأساسي الذي يتولى ترتيب الأمور مع "داعش" ودفع "إتاوات" مقابل تصاريح مدموعة بطابع "الدولة الإسلامية" تتيح لشاحنات المصنع المرور عبر الحاجز العسكري، وأيضاً السماح لشاحنات الوقود بالوصول إلى المصنع وإمداده بما يكفي لضمان اشتغال الآلات والصهاريج الإسمنتية.

وحصلت الصحيفة الفرنسية على نسخ من رسائل إلكترونية متبادلة بين جلودي والمدير العام لفرع السوري لشركة "لافارج"، فريديريك جوليبيوا، الموجود في العاصمة الأردنية عمان، وتعلق بالتحويلات المالية اللازمة لرשות تنظيم "داعش"، وكانت الرسائل الإلكترونية تصل، أيضاً، إلى مدير أمن الشركة في باريس، جان كلود فييار، الموجود في باريس، ما يثبت بشكل قاطع أن إدارة "لافارج" كانت موافقة على التعاون مع التنظيم و"تمويله" بطريقة غير مباشرة عبر "إتاوات".

كما أكد تحقيق "لوموند" أن الشركة كانت تشتري البترول من تجار السوق السوداء الذين كانوا على علاقة بالتنظيم، وأيضاً بعض المواد الأولية اللازمة لصناعة الإسمنت، مثل الجبس والبوزولان من مناطق محاذية لمدينة الرقة.

وذكرت الصحيفة أن شخصاً آخر يدعى أحمد جمال، وهو تاجر حرب من مواليد الرقة، كان الوسيط الأساسي بين جلودي ومسؤولي "داعش"، بالإضافة إلى شخص آخر يدعى محمود الخالد، وهو مقرب من النظام البعثي، وكان يتولى منصب مدير الإنتاج بمصنع جلبيا.

واستنجدت الصحيفة أن تفاهمات "لافارج" مع "داعش" كانت تمر عبر قناة ثلاثة: محمود الخالد (مدير الإنتاج) وأحمد جمال (المؤمن الرئيسي) وعمرو طالب (المنسق المالي)، مؤكدة أن هذا الثلاثي واصل التعاون مع "داعش" إلى حدود 19 سبتمبر/أيلول 2014 حين استولى التنظيم على مقر مصنع جلبيا، ما دفع بالشركة إلى الانسحاب منه نهائياً.

المصادر: